مقدمة:

يعتبر موضوع دراسة السياسة العامة من المواضيع الحساسة والمعقدة في ذات الوقت، ذلك ببساطة لأنّ موضوعها يشمل كافة مناحي ومجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية والتربوية والصحية و و ...الخ. كذلك كلمة أو بالأحرى مصطلح السياسة العامة يشير صراحة الى كل قطاعات الدولة سواءً المركزية منها أو اللامركزية؛ هاته الأخيرة ونقصد بها الادارات المحلية لا يمكن لها بأي حال من الاحوال أن تشتغل إلاّ إذا قامت السلطات المركزية ممثلة في الحكومة بتخطيط ورسم السياسة العامة لها ولكل مؤسسات الدولة.

طبعا ما قلناه أنفا لا يعني أنّ الأجهزة اللامركزية أو المرفقية للدولة غير معنية برسم هذه السياسة بل بالعكس تماما، فهذه المهمة النبيلة تنطلق أساسا من تلك الأقاليم وتعود عليها، ولا تنفذ إلاّ بها، وبالتالي فإنّ أهم ما يعترضها من معضلات تعمل السلطات المركزية على علاجها و سد ثغراتها، من خلال إصدار مخططات جديدة تتماشى مع الاستراتيجية الجديدة التي تنتشر في أجندة كل الجماعات المحلية في الجزائر.

إنّ مهمة رسم السياسة العامة على الرغم من أنها تظهر على أنها من مهام الجهاز الحكومي المركزي، إلاّ أنّ الاقاليم المحلية سواءً كانت جماعات محلية او مرافق كبرى تابعة للدولة وللوزارات مباشرة مثل سونلغاز ، سوناطراك ، نفطال، الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية...الخ. كل هذه القطاعات إنما يكون لها نصيب معتبر في رسم السياسة العامة من خلال مختلف التقارير والطلبات والاحتجاجات التي تصعد الى الحكومة شهريا وسنويا.

الاشكالية: هل موضوع رسم السياسة العامة أخذ حقه في السياسة العامة الجزائرية؟ وهل كل السلطات بما فيها الرسمية وغير الرسمية صارت تدرك مدى اهمية موضوع السياسة العامة؟ أم انّ الموضوع لا يزال مجرد عنوان وشعار دون روح؟

الأسئلة الفرعية:

وتحت هذه الاشكالية سنطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية التي ستوجه مسار هذه الدراسة ومنها:

1 . ما المقصود بالسياسة العامة؟

2 . ما هي خصائص و مميزات السياسة العامة؟

3 . ماهي اهداف السياسة العامة، وما هي اهم النظريات والاقترابات التي تدرس السياسة العامة؟

4 . من هم المسؤولون عن رسم السياسة العامة؟

5 . ما هو واقع السياسة العامة في الجزائر؟

6. ما هي معوقات وأفاق السياسة العامة في الجزائر؟

أهمية وأهداف الدراسة :

لكل موضوع من المواضيع العلمية أهمية وأهدافا علمية وعملية وكذلك تطلعية، ولعل موضوع رسم أو صنع السياسة العامة يعتبر من المواضيع الحساسة والمعقدة في ذات الوقت، وذلك بالنظر الى الزوايا المتعددة التي ينظر من خلالها الى هذا الموضوع الذي يعتبر حقيقة موضوعا تكامليا في علم السياسة، وذلك لأنه يتطرق الى جميع مناحي الحياة في الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعسكرية والامنية والقضائية... الخ وغيرها.

ولهذا فغنه من الاهمية بمكان ان نتطرق الى هذا الموضوع بالتفصيل الذي يمكننا من اكتشاف خبايا وخفايا هذا الحقل من الدراسات الذي لا نستطيع إلاّ أن نجعله موضوعا من مواضيع علم السياسة بل ومن أشرفها لأنه يتعلق أساسا بالإنسان ومصيره حاضره ومستقبله.

وكما يقال فإنّ علم تحليل السياسة لعامة يؤدي دورا مهما وفعالا في ظل تغير دور الدولة ، فهو يعد الأذاة المنهجية لتحديد مختلف الخيارات والبدائل المستقبلية وحتى الحالية ولما لا تصحيح الاخطاء الماضية إن وجدت، فهو باختصار وسيلة مهمة لتحليل المشكلات المجتمعية المتوقعة ، وكذلك هو الية لابتكار الحلول الممكنة والملائمة التحقيق ، أو القابلة للتجسيد، كما يوفر هذا العلم في مؤسسات الدولة الاطار الفكري والعملي لمتابعة ومراجعة تنفيذ ما تقوم به مختلف مؤسسات وإدارات الدولة ، كما يؤمن هذا العلم مختلف النظم والأساليب لقياس وتقييم الاداء وفاعلية نتائج السياسات العامة بعدد تنفيذها.

وعموما يلخص كل من الدكتور ناجي عبد النور والاستاذ مخلوف ساخلي هذه الاهداف فيما يلي:

. تأصيل المنهج العلمي في دراسة القضايا المجتمعية وتجديدها .

. إثراء الفكر والتجارب السياسية من منظور النظام السياسي ككل موحد

. تجسيد كفاءة وملائمة البدائل المطروحة أمام صانع القرار

. تأمين واستقرار الخدمات ووسائل الانتاج

. تحديد الخيارات الاستراتيجية للدولة

. استكشاف المتطلبات المستقبلية

. المساعدة على التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانية أو الموازنة العامة

. المساعدة على المتابعة والمراجعة وتقييم البرامج بكل كفاءة واحترافية

. تحسين السياسات ومستو الاداء الحكومي بناءً على الاستفادة من أخطاء الماضي .